دور جعفر حمندي في مجلس النواب العراقي (١٩٤٣ – ١٩٤٨)

أ.م.د. رحيم كاظم محمد الهاشمي/ كلية التربية/ جامعة واسط

الباحث كاظم جمعة عويد موسى

الملخص :-

يتناول هذا البحث احدى شخصيات العهد الملكي في العراق (١٩٢١ / ١٩٥٨) وهو (جعفر حمندي) اذ تم التطرق فيه دور حمندي الاصلاحي وآراؤه في مجلس النواب , اذ عمل قاضياً مبتدئ في وظيفته ومن ثم تدرج في هذا المجال لاسيما بعد ان ارتبط عملة بوزارة الداخلية لكونه صبح اكثر من متصرفاً لأكثر من لواء . تقلد عدد من الوظائف الادارية ومارس مهامه على افضل وجه اذ كان ناجحاً في عمله الى درجة انه تم ترشيحه بسبب كفاءته من قبل الحكومة العراقية ليكون وزيراً للمعارف تارة ووزيراً للشؤون الاجتماعية تارة اخرى .اتجه للعمل البرلماني في نهاية عام ١٩٤٣ , اصبح ممثلاً عن لواء الحلة في مجلس النواب العراقي لدورته العاشرة وممثلاً عن لواء بغداد في دورته الحادية عشرة وكان لمداخلاته وتعليقاته وإراءة اثراً في المواضيع التي ناقشها في قبة البرلمان , كما كان احد اعضاء الجبهة البرلمانية الدستورية المعارضة التي شكلها مجموعة من النواب في المجلس النيابي بعد الحرب العالمية الثانية , ولم يستمر طويلاً في عملة السياسي والبرلماني اذ ادركته المنية في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٢ ولم يكن قد تجاوز الستين من عمرة .

Abstract :

This paper deals with one of the personalities of the monarchy in Iraq (١٩٢١/١٩٥٨) , Turn parliamentary work at the end of ١٩٤٣ as he became a representative of a brigade of Hilla in the Iraqi Council of Representatives for its tenth session ,and a Representatives of the Baghdad Brigade at its eleventh session and had his interventions and his comments and his views a big impact in the topics discussed by the parliament . Was also a member of the constitutional parliamentary opposition front formed by a group of deputies in the Chamber of Deputies after the Second World War , Did not last long in his political and parliamentary , as I,ve realized away on the nineteenth of January ١٩٥٢ , had not exceeded sixty years of age .

المقدمة :-

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي (١٩٢١ – ١٩٥٨) باهتمام كبير من لدن الباحثين الذي كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب اذ سلط هؤلاء الباحثون الأضواء على دور هذه الشخصيات في الاحداث التي شهدها العراق ولكن هنالك شخصيات لم تنل الاهتمام المطلوب لأسباب عدة يأتي في مقدمتها عزوف الباحثين عناها خشيةً من عدم توفر المعلومات حولها . كان من ضمن هذه الشخصيات جعفر حمندي الامر الذي دفعني لكتابة هذا البحث , تناول البحث بالتفصيل الدور الذي لعبه السيد جعفر حمندي عندما كان عضواً في مجلس النواب العراقي حيث كان لصوته المسموع اثر كبيراً في التعليقات والمداخلات التي اثارها في قبة البرلمان . اعتمد البحث بالدرجة الأولى على محاضر مجلس النواب العراقي خلال الأعوام (١٩٤٣-١٩٤٧) فضلاً عن الكتب المصادر والمراجع الأخرى .

اولاً :- الحياة النيابية في العراق:

مارس العراقيون أول تجربة برلمانية في عهد الدولة العثمانية، وذلك بعد إعلان الدستور العثماني في ٢٣ كانون الأول عام ١٨٧٦ م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تضمن إقامة الحياة النيابية عن طريق تأسيس مجلس عمومي يتكون من مجلسين هما : الشيوخ، والمبعوثان (النواب، إذ تم في ضوء ذلك انتخاب ستة نواب من العراق في مجلس المبعوثان العثماني، ثلاثة من بغداد، واثنين من البصرة، وواحد من الموصل للمدة من ١٩ آذار ١٨٧٧-٢٨ حزيران ١٨٧٧. وأسهمت الأفكار والمفاهيم الدستورية التي وصلت إلى العراق عن طريق الكتب والمطبوعات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بعد قيام الثورة الفرنسية التي عبرت عن الدستورية في بلورة الوعي الثقافي للفئة المثقفة، اذ تسنى لهم الاطلاع على الدستور الفرنسي وما تضمنه من مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحق تقرير المصير والحكم الدستوري، وكان للثورة الروسية التي حدثت عام ١٩٠٥ التي كتبت عنها الصحافة، والثورة الدستورية الايرانية (١٩٠٥ -١٩١١) تأثيرها الواضح، إذ برزت أفكار وآراء تطمح إلى عهد جديد له طابعه النيابي وحكمه المقيد بالدستور.

لم تكن حركة الاصلاحات العثمانية التي بدأت في الولايات العربية بعيدة عن تلك المظاهر إذ قامت جمعية الاتحاد والترقي، بإظهار مساوئ الحكم الحميدي المطلق والقيام بانقلاب ضده في ٢٣ تموز ١٩٠٨، طالبت فيه العمل بالدستور والتركيز على مفاهيم الحرية والاخاء والمساواة، مما منح الفئة المثقفة الفرصة للعمل بقسط من الحرية، وكان لهذا المظهر أثره على التطورات السياسية اللاحقة في العراق، وفي مقدمتها الحياة النيابية حتى عام ١٩١٢، الا أنَّ الاتحاديين عندما نجحوا في انقلابهم لم يطبقوا في سياستهم ما وعدوا به، إذ اتبعوا سياسة التتريك كنزعة عنصرية تركية ضد القوميات الاخرى، لاسيما العرب ومحاولة تتريكهم. أما الممارسة الثانية للحياة النيابية في العراق فتعود إلى التجمع الذي قامت به الحركة الوطنية في بغداد بعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق في نيسان عام ١٩٢٠، الذي نتج عنه تشكيل وفد من خمسة عشر عضواً للتفاوض مع سلطات الاحتلال البريطاني، التي وافقت على وضع نظام انتخابي للمجلس التأسيسي لعام ١٩٢٢، فتم انتخاب المجلس التأسيسي في ٢٥ شباط عام ١٩٢٤، وصدرت الارادة الملكية بافتتاح المجلس يوم ٢٧ آذار ١٩٢٤.الذي عدّ من الأحداث الهامة في تاريخ العراق السياسي لأنَّه بطبيعة الحال سيشكل الخطوة الأولى نحو الحياة الديمقراطية وتعيين أسس حياة الأُمة السياسية والاجتماعية، إذ أنَّ من مهامه الاساسية كانت سنّ قانون المجلس النيابي العراقي، وذلك بوضع قانون انتخاب وطريقة اختيار أعضاء مجلس النواب، الذي سرعان ما تم الموافقة عليه من قبل المجلس التأسيسي العراقي في الثامن من آب ١٩٢٤ من دون إجراء تعديلات أساسية عليه بعد حصوله على أكثرية الأصوات.

تم تشكيل مجلس النواب العراقي بالانتخاب ، بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور ومدة دورته أربعة اجتماعات اعتيادية لكل سنة، والملك هو الذي يدعو إلى عقد جلساته التي تبدأ عادة في بداية شهر تشرين الثاني من كل سنة، واذا حلّ المجلس النيابي فيجب اجراء انتخابات جديدة، وإذا حلّ المجلس مرة أخرى لأمر ما، فلا يجوز حلّ المجلس من أجل ذلك. وقد نص قانون مجلس النواب الذي احتوى على (٥٢) مادة قانونية على الشروط الواجب توفرها في النائب، وبين الطريقة التي يتم بموجبها انتخاب النواب، وكيفية حماية الناخبين. وفي الوقت الذي اكد القانون المذكور على حرية الانتخابات وانتخاب النواب المرشحين للمجلس النيابي العراقي ، فان آلية الانتخابات النيابية في العراق افتقرت إلى أبسط هذه الأساليب، فقد كانت السلطة التنفيذية تعد قوائم مرشيحها التي تضم مؤيديها الذين يسمون (مرشحي الدولة) ، كما كانت تبذل جهوداً كبيرة لمنع بعض المعارضين عن طريق الادارة لترشيح انفسهم، فقد كانت الوزارة الجديدة تعد قائمة بمرشيحها بهدف تكوين مجلس نيابي موالٍ لها، لكي يساعدها على تمرير مشروعاتها، وتأييد اعمالها ، وعدم الوقوف ضدها ، وحجب الثقة عنها، كما كان للملك دوراً في تصديق قوائم لترشيح، أو في اختيار بعض المرشحين. وتحرف الانتخابات عن وضعها الحقيقي. وكان من الطبيعي والحال هكذا أنَّ انتخابات المجلس النيابي تضمن وصول شخصيات موالية للحكومة واتجاهاتها السياسية ، اذ تحول من سيء إلى أسوأ . في الوقت الذي كات مطالب القوى الوطنية تركز على ضرورة بناء الحياة الديمقراطية الصحيحة على النحو الذي يكفله الدستور.

على الرغم من ذلك ظهرت شخصيات عديدة كان لها دورها الفكري والسياسي والاقتصادي على صعيد السياسة العراقية ، كان لهم حضورهم الفاعل في مجلس النواب العراقي عن طريق مداخلاتهم النيابية الجريئة وارائهم الفكرية لوضع أسس سليمة لبناء العراق الحديث . وكان جعفر حمندي واحداً من الذين كان لمداخلاته وتعليقاته وآرائه الفكرية التي طرحت في البرلمان اثرٌ واضحٌ في الكثير من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية ذوات العلاقة ببرامج الدولة وخططها التي تتعلق بحياة الشعب العراقي وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فضلاً عن المواضيع السياسية ذوات العلاقة بطبيعة النظام وآليات عمله على الصعيد الداخلي والخارجي رغبة منه في الاصلاح الشامل حسب وصف حمندي نفسه. ولسعة مداخلات جعفر حمندي وآراؤه الفكرية والسياسية في اجتماعات مجلس النواب العراقي فضلاً عن آرائه السياسية ومواقفه الوطنية .

ثانياً :- اراء جعفر حمندي وأفكاره الاقتصادية والاجتماعية

بعد أن أكمل المجلس النيابي دورته الانتخابية التاسعة، وكان أول مجلس أتم اجتماعاته الأربعة الكاملة من ٣١ تشرين الأول ١٩٣٩ لغاية ٩ حزيران ١٩٤٣ صدرت الإرادة الملكية بحله في التاسع من حزيران ١٩٤٣والشروع في الانتخابات العامة لمجلس جديد، وعليه أصدر صالح جبر وزير الداخلية بعد أيام قليلة تعليماته الى متصرفي الألوية كافة للاستعداد لإجراء انتخابات جديدة، وعلى هذا النحو جرت انتخابات المجلس النيابي للدورة العاشرة، حيث تم انتخاب الناخبين الثانويين في اواخر شهر آب ١٩٤٣، وانتخاب النواب في الخامس من تشرين الاول من العام نفسه، والتي لم تبتعد هي الاخرى اسوة بالانتخابات السابقة من السلبيات، واستحصال موافقة السفارة البريطانية على قوائم المرشحين ، وفوز مرشحو الحكومة على النسبة الأعلى في هذه الانتخابات، وقد رشح جعفر حمندي عن لواء الحلة وفاز في الانتخابات. بدأت الجلسات الاعتيادية الأولى لهذه الدورة في الأول من كانون الأول ١٩٤٣ ، واستمرت جلساته حتى الحادي والثلاثين من أيار ١٩٤٤. وبلغت عدد جلساته (٢٩) جلسة، ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي في الثاني من كانون الأول عام ١٩٤٤ واستمر حتى الحادي والثلاثين من آيار ١٩٤٥، وبلغت جلساته ثلاث جلسات والاجتماع الاعتيادي الثالث من كانون الاول ١٩٤٥ حتى الحادي والثلاثين من آيار ١٩٤٦، وبلغت جلساته (٤١) جلسة. وهذا يعني أن مجموع جلسات المجلس في دورته العائرة بلغت مائة وثلاثة وعشرون جلسة. وكانت البداية الأولى لنشاط جعفر حمندي في الدورة مناقشة المجلس لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية في العاشر من مايس وقد ادلى بمداخلة حول الموضوع قائلاً : "أنَّ من الضروري الاشارة الى أنَّ الميزانية لا تشمل أي إصلاح سياسي أو اقتصادي أو عمراني ولا أقصد بالإصلاح السياسي ما يذكر بالبرامج المرتجلة أو الاصلاحات الوقتية التي اعتادت الوزارات تقديمها من وقت إلى آخر، وإنما أعني السياسة الرصينة لتي يجب أن تعمل بموجبها الوزارات "، وأكد على الناحية الديمقراطية وانتقد النظام القائم قائلاً " لقد أصبح هذا النظام مع الأسف مشلولاً عندما، حتى فقد هيبته ومزاياه، لأنَّه من الواضح أنَّ الديمقراطية مبنية على أركان أساسية تعتمد على الفصل بين السلطات وحرية الرأي، والمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات في جميع مرافق الحياة وهذه مفقودة لأنَّ الأفراد أصبحوا يعتمدون في تسوية أمورهم على اتجاهات غير صحيحة مبنية على الجاه والنفوذ والمحسوبية والارتشاء " وطالب " بإصلاح الادارة العامة بصورة جدية كما تقتضي الأسس الديمقراطية، وذلك بالضرب على ايدي المستغلين وملاحقة مصالح أكثرية الناس لاسيما مساكن الأكواخ والمتجولين والفلاحين". وانتقد خلو الميزانية بعدم تأكيدها على الجانب الاجتماعي قائلاً : " أنَّ الميزانية وردت خالية من الإشارة إلى رفع المستوى المعاشي لهؤلاء الناس هو ما تنذر بشر وبيل ، لأنَّ أكثر الناس فقراء والفقر هو سبب البلاء، فهو سبب لتفشي الامراض من جراء سوء التغذية والمرض، ونحن مع الاسف لم نعالج هذه الامور في جميع خططنا، فالميزانية اهملت تعيين الاتجاه السياسي والاقتصادي بعد الحرب ، عكس الدول التي كانت مهتمة بهذه الجوانب بشأن وضع الخطط لمستقبل بلدانها، في الوقت الذي لم نفكر نحن بهذا الامر الهام".

أيد نائب الحلة رابح العطية آراء جعفر حمندي قائلاً: " أنَّ الاعتقاد السائد عند بناء الأمة أنَّ كان داخل هذا المجلس أو خارجه، أنَّ الكلام مع المسؤولين في اصلاح ما يهم البلاد هو عبث ولايجدي نفعا وهو ما سيفسح المجال لأصحاب الدسائس والمؤامرات للعبث بسمعة البلاد". وفي السياق الاقتصادي في الجلسة ذاتها ، دعا جعفر حمندي الى "تحسين الواقع الزراعي في البلاد " لان الزراعة " لابد ان تؤدي الى تقدم البلاد"، واشار الى ان " الواقع لازال يصطدم بتخلف وسائلنا وطرقنا الزراعية التي لازالت متخلفة عن الآخرين في مجال الزراعة والانتاج، فالخطط معدومة، والمجهودات ضعيفة جداً، والأيدي العاملة جداً، مقارنة بالأراضي الزراعية المتوفرة في البلاد" وأعطى مثالاً عن أراضي الحلة فأشار الى " أنَّ معظم اراضيه فقدت قيمتها وأصبحت (سبخة) ، وكذا الحال مع الالوية الأخرى" ، وأضاف " ومما زاد الأوضاع سوءاً عدم وجود المبازل لتصريف المياه ، مما حول الكثير من الأراضي الى أراضي بور لا يمكن الاستفادة منها، وهو ما انعكس على قلة المراعي لتحسين الثروة الحيوانية والزراعية والمنتوج العراقي

بشكل عام، وهذه الحقيقية يعرفها المزارع أكثر مني". واستكمالاً لمناقشة الميزانية لعام ١٩٤١ أوضح جعفر حمندي ، " أنَّها مبنية على نظريات اجتماعية ونظم اقتصادية اقلّ ما يُقال عنها بانها نظريات ونظم القرون الوسطى وانتفعت منها فئة قليلة من أفراد الامة والباقي من أفراد الشعب هم البؤساء ، فالميزانية من حيث الأعمال والاصلاحات تكاد تكون مفقودة في معظم الوزارات وانتقد الوزراء مبيناً عندما يكونون في الحكم لا يعرفون سوى الطريق الذي يوصلهم من مجلس الوزراء إلى البيت، ولا يعرفون غير الاضبارات والاورا ق".

وفي الوقت نفسه دعا جعفر حمندي " إلى الاهتمام بزيادة المبالغ المخصصة في الميزانية لوزارة المعارف في ضوء المسؤوليات التي تتطلع بها الوزارة ، لاسيما أنَّ هذه الوزارة بدأت تشهد تراجعاً واضحاً في اعداد المعلمين والخاضعين إلى نظام محو الأمية في البلاد في تناقص مستمر" ، وأضاف " أنَّ المعارف تعمل بخطوات كبيرة الى الوراء، فالميزانية بلغت نسبتها في سنة ١٩٣٨ (١٢,٩%) من مجموع الميزانية، أمّا في هذه السنة فهي (١٠,٦%) كما تناقص عدد المتعلمين مقارنة بسنة ١٩٣٨ بنحو (٢٩) ألف تلميذ وتلميذة أليس هذا تراجعاً" ، وفي الوقت الذي كانت عليه" مكافحة الامية في سنة ١٩٣٨ تضم (١٦) ألف طالب، نجد لا يزيد عددهم في الوقت الحاضر على الثلاثة الأف طالب " .

كان جعفر حمندي من السعة في المعلومات والدقة في آرائه بخصوص وزارة المعارف. لذا نجده وجه سؤالاً الى وزير المعارف لتوضيح رأيه في هذا الموضوع. وقد علق رزوق غانم نائب بغداد على الموضوع قائلاً : "هناك وزارتان على عظم خطورتهما وعلاقاتهما بالشعب، فانهما لم تأتيا عملاً يستحق منذ تأسيسهما وللآن، وليس لهما من هذه الميزانية اعمال نافعة او مشاريع اصلاحية تعود منافعهما الى الشعب، وهما وزارة الاقتصاد ووزارة المعارف". وتطرق جعفر حمندي في الجلسة ذاتها الى مشكلة اخرى لها أهمّيَّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهي مشكلة التموين ، إذ واجهت البلاد أوضاعاً اقتصادية سيئة اثناء الحرب العالمية الثانية ، وارتفعت الأسعار فيها ارتفاعاً فاحشاً، واختفت الحاجات الأساسية ، فقد تصدى جعفر حمندي إلى المشكلة قائلاً: "ليس أحد منا لم تمسه أو يجهل أثرها. وهي مشكلة معقدة على الجانب الاقتصادي بشكل كبير لاسيما الأموال المستوردة وكيفية تسعيرها وتوزيعها، وانا لا اريد ابحث فيها غير انني اعلق نتائجها الى المستقبل الذي سيكشف ذلك" ، وركز " على جانب مهم في الاقتصاد العراقي وهو التصدير قائلاً : " أنني أتكلم في موضوع المنتج العراقي، فهذه النمور مكدسة وهي تشكل ثروة كبيرة، ومثلها الشعير إلى غير ذلك من المنتوجات العراقية التي لم يعط لها الاهتمام اللازم" .

وحتى تتكامل الصورة بشكل أوسع نجد أن جعفر حمندي أكد على جانب مهم واساسي يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، الا وهو موضوع التضخم المالي الذي اثير بشكل كبير في تلك المدة اذ وجد " ان الحكومة لم تقم بدراسة الموضوع والآثار المترتبة عليه بشكل جدي" ، وأضاف : " أنَّ التضخم الذي تشهده البلاد بسبب زيادة نفقوذ التجار على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بسبب ارتفاع مدخولاتهم بشكل واضح مقارنة بالسنوات السابقة مقارنة بفئات الشعب الأخرى كالعمال والفلاحين التي أخذت تعاني عكس من ذلك يجب الانتباه اليه وأنَّ الحكومة لم تقم بدراسة الموضوع بنحو جدي ، و أنَّ المساعي التي تبذل الى تقليله ماهي الا نزع وتقليل لهذه الثروة، وعليه لا يجوز لوزير المالية ان يوضح السياسة الحقيقة الحقيقية في هذا الأمر وان لا يبقي الامر معلقاً بين القضاء والقدر" ، لاسيما " أنَّ هذا الأمر أدى إلى فشل الإجراءات المالية الحكومية وعدم قدرتها على تجاوز التضخم . ومما عزز من ذلك زيادة الإسراف الحكومي ، كما أنَّ طبيعة المصروفات الحكومية لاسيما الإدارية تحول من دون ذلك، وعليه كان لابد يحدث ذلك التضخم، وفي الوقت نفسه يتحول وضع الميزانية إلى العجز.

وانتقد في جلسة الخامس عشر من مايس ١٩٤٤ الأوضاع الاقتصادية قائلاً: " اننا لا نطلب من رئيس الوزراء الطفرة والمستحيل من الأمور، لكننا إلى الآن لم نحصل على جوانب يبين لنا وجهة نظرها في الامور التي وجهت لها، الا أنَّه من المفيد تسجيل مايقال على الاقل، سيما وبعض الوزراء موجودين يسمعون، اننا طلبنا الاصلاحات الممكنة الى وضعنا، واردنا العمل على

الطريق المستقيم للوصول الى الأهداف المطلوبة، واننا لا نتردد ولا نتراجع في ذلك". واضاف: "ان الميزانية لم تعبر عن أي مشروع إصلاحي، فالحكومة سخية كل السخاء في الانفاق على مؤسسات لم تأت بالفائدة المحسوبة لهذا البلد، وقد تنفق على أشياء كمالية، دون الانفاق على المهم في البلاد، فهل من المعقول ان الاصلاحات التي نطالب بها كالمستشفيات ومكافحة الأمراض كالملاريا، والبلهارزيا التي تفتك بافراد الشعب تسمى طفرة، ونظرة واحدة الى الدول المجاورة ستفصح لنا عن الكثير من هذه الجوانب الي يفتقر اليها البلد بشكل كبير". فضلاً عن ذلك " أنَّ سبب اضطراب النظام الاقتصادي في البلاد من دون حراك من قبل المسؤولين، فانتاجنا المحلّي مكوناً من دون وجود سياسة تصدرية واضحة في هذا الجانب، والاستهلاك مستمر من دون ان يكون في مقابل عرض، أننا نستنزف أموالنا وثروتنا من دون ان نصدر شيئاً يقابل هذا الاستنزاف وفي الوقت الذي ينادي الجميع وبقوة ان الناس اصبحوا عراة نجد أنَّ هناك بياناً يصدر من قبل وزير المالية برقم (٤) لسنة ١٩٤٣ يؤكد فيه لأنه لا يجوز بعد الآن استيراد أموال من الخارج من دون اجازة والا سيكون عرضة لوضع ليد بالكلفة، فهل يعقل هذا يا وزير المالية بان يوجد بين الناس من وصل إلى هذه المرحلة من الغباء الى درجة انه يأتي بمال من الهند مثلاً او بلد آخر حتى تضع الحكومة يدها عليه بالكلفة. فالاجدر على الاقل ان تضع الحكومة ربحاً معقولاً لكل شخص يأتي باموال من الخارج لا ان تقول انها تستولي عليه بالكلفة".

كما انتقد حمندي الحكومة عندما ذكرت بأنَّ " موارد ميزانية المصروفات الطارئة قد بلغت ما يقارب نحو المليونين، أو أقلّ ولكنها في الوقت نفسه لم تذكر مصادر هذه الموارد، هل هي ضريبية أو من تجارة؟ او شيء آخر، إذ لم يسبق أن وجدت في أي ميزانية ذكرت ايراداتها من دون ان تعرف مصادرها ". وعليه كان من الطبيعي وبسبب هذه المظاهر ان تعاني الحكومة العراقية التي توالت في الحكم حينذاك من اضطراب الوضع الاقتصادي وسوء التخطيط وعدم الاهتمام الحكومي بفئات الشعب، لاسيما الطبقات العمالية والفلاحية وغيرها، مما انعكس ذلك على أوضاع البلاد التجارية والمالية بحكم اعتمادها على الاستيراد في تسويق السلع والمواد المصنعة منها بشكل خاص. ممّا انعكس بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وسوء تخطيط الميزانيات العامة للدولة . وأبقي العراق في دائرة التخلف وكان لآثار الحرب العالمية الثانية والسيطرة البريطانية على أوضاع البلاد بالكامل. وهذا يعني أن إجراءات الدولة والتدابير المتخذة من قبلها كانت محكومة بعوامل داخلية وخارجية ، يقف في مقدمتها ضعف القائمين على أدارتها وعدم توفر الجدية في أصلاح الاوضاع السائدة سوءاً التي كانت قبل الحرب وبعدها، كما أن أغلبها يفتقر إلى ضعف الصلاحية والفعالية المناطة بالجهة التنفيذية مما مكن سهولة احتوائها من قبل مسؤولي الدولة أنفسهم. فضلاً عن بعض الطفيليين والتجار والفئات التي اثرت في تلك المرحلة.

ركز جعفر حمندي بنحو كبير على الجوانب الاقتصادية إذ كان يعتقد أن من واجبات المجلس النيابي ممثلاً بأعضائه مراقبة عمل الحكومة وتوجيه الاسئلة الى الوزراء والاسهام مع الوزارات في الاعمال التنفيذية، كاعتماد الميزانية وتدقيق الحسابات الختامية لها، لأنَّ ذلك يتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والمالية التي تخدم الشعب، وما ميز جعفر حمندي في آرائه ومدخلاته النيابية انها اتصفت بالتحليل الدقيق للأوضاع التي كان يعاني منها الشعب العراقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن التعبير عن آرائه في نوع الاصلاحات المطلوبة، وكان يؤكد دوماً على اهمية عضو المجلس النيابي في التصدي للأوضاع الخاطئة، وعليه نجده استمر في تعليقاته على المذاكرة في لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٤ المالية بخصوص وزارة المعارف، حيث أوضح في الاجتماع لاعتيادي في مجلس النواب في ١٨ حزيران ١٩٤٤، بأنَّ " على وزارة المعارف ان تركز في عملها على ثلاثة اركان اساسية ، الاولى: تقوية الجانب البدني والثاني: الجانب الاخلاقي، والركن الثالث: تنمية وتقوية الناحية الاخلاقية لدى الطلاب، وكل ركن من تلك الاركان مكمل للآخر" ، وتساءل : " ماهي الخطة التي اتبعتها الحكومة ممثلة بوزارة المعارف في عمل التعليم والمعارف، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ماهي الوسائل التي يجب الاعتماد عليها في عمل التعليم ؟ وهل يجب الاكثار من فتح المدارس الابتدائية والثانوية ام لا، هذا ما يجب ان تضع له خطة، ويكون الشعب على علم بها، لكننا مع الاسف لم نجد اثراً، لذلك كان

من الواجب ان يتم تلافيه". وتطرق إلى مشكلة أخرى تتعلق بالمعارف وهي مشكلة (الأمّيَّة) قائلاً: " كان من المأمول ان يتم وضع خطة لمكافحة الامية، فاكثر من ٩٠% من السكان هم اميون، ولكننا نجد أنَّ المعارف غير ملتفتة إلى هذه الناحية نهائياً، كنا نأمل أن يتم وضع منهاج ثابت للتعليم الالزامي يتناسب مع وضع البلاد، كما عملت الأمم الأخرى، لكن لازال التراجع مستمر في الوقت الذي يقاس تقدم الأمم ورقيها بتقدم المعارف". أغضب كلام جعفر حمندي رئيس الوزراء نوري سعيد الذي كان حاضراً في الجلسة ، وأخذ يغمز ويلقي باللائمة على جعفر حمندي دون أن يسميه قائلاً: "يضطر البعض من النواب إلى أن يتكلم احياناً بكلمات غير جوهرية لا تنطبق على الواقع رغبةً منه ان تسمع في المجلس. وقد تودي الى فكرة مغلوطة، بحيث يعتقد أنّه لا يوجد في المجلس من لا يفهم الحقيقة الواقعة ، وليس فيها شيء من الصحة، فالذي يهمني ان يتكلم أحد النواب عن موضوع في المجلس والمجلس يظل ساكتاً، كأنّه لا يعرف ذلك فالكلام الذي تكلم به النائب لا يتفق مع الحقيقة " . وأضاف : " أنَّ ميزانية المعارف ارتفعت من سنة إلى أُخرى. أمّا إذا تم حسابها وفق النسب المئوية وهي طريقة مغلوطة. فممكن أن يكون هناك تراجع، فكل مملكة في العالم تصل الى حد معين وتقف عنده سوءاً في مجال المعارف أو غيره، الأمر الذي يؤثر على ميزانية المعارف ويجعلها متاثرة وقد تزداد وتنقص لبعض الامور الطارئة، فالبلد يجب ان يأخذ حاجته حسب لزومه إلى أن يصل الى المستوى الاعتيادي".

ويبدوان جعفر حمندي لم يقتنع بكلام رئيس الوزراء فأشارإلى: " أنَّ رئيس الوزراء حاول الدفاع عن حكومته بكلام او بآخر. والا من أين أتى بنظرية أن النسب المئوية واعتبرها طريقة مغلوطة. فمن الممكن ان يكون هناك تراجع ، فكل دولة في العالم تصل الى حد معين وتقف عنده سوءاً في مجال المعارف أو غيره، الأمر الذي يؤثر على ميزانية المعارف ويجعلها متاثرة، وقد تزداد وتنقص لبعض الامور الطارئة، فالبلد يجب ان ياخذ حاجته حسب لزومه إلى أن يصل الى المستوى الاعتيادي". ويبدو أنَّ ملاحظات جعفر حمندي أثارت نقاشاً داخل المجلس بين أعضاء المجلس بشكل عام والنواب الحكوميين ، فبعد كلام رئيس الوزراء تبارى النواب المحسوبين عن الحكومة بالدفاع عن آراء رئيس الوزراء فأثنى محمود رامز نائب بغداد تحدث محمود رامز نائب عن بغداد واثنى على رئس الوزراء نوري السعيد وما قاله بخصوص ميزانية المعارف بأنَّها " هي حقيقية. كما أشار اليها فخامة رئيس الوزراء وان كانت زائدة" ، وأضاف " إلا أنَّ النواب المحترمين الذين طلبوا زيادة النسبة في المبالغ في هذه الميزانية طلبهم مبني على رغبة الامة بأن تزداد المدارس حتى يتمكن الإنسان في الخدمة في الأمور كافةً الذي هو مختصّ بها "، وشكر وزير المعارف لأنَّه " ادخل هذه السنة في كلية الحقوق (٣٠٠) طالباً، الذين كانوا من الممكن يبقون في الازقة والمقاهي "، فضلاً عن ذلك فإنَّ الحكومة المحترمة " لازالت ترغب في التفاوض مع البلدان المجاورة لجلب المثقفين وبعض الاساتذة الذين يتمكنون من إدارة المعارف بالصورة التي يتطلبها المجتمع".

استغرب جعفر حمندي الآراء التي طرحت في الجلسة سواءً من قبل رئيس الوزراء أو من قبل بعض النواب الحكوميين لاسيما محمود رامز قائلاً : " أنَّ المعارضة لم تكن للمعارضة فقط ولا انتقاد للانتقاد ولكن الهدف كان للصالح العام ولا أجد في الأسئلة أو الآراء التي ذكرتها ما يتنافى وقصدنا من الإصلاح. لاسيما أنَّ الانتقاد الذي وجهته يمس كل شخص في البلاد، وقد أيد وزير المعارف وجود خلل في عمل الوزارة. فطلبنا منه بيان العوامل التي أدت الى ذلك ليتم معالجتها، علماً أننا اطلعنا على الجداول التي أهدرتها الحكومة، وكل ما نبتغيه أن يحث معاليه على معالجة هذه العوامل، وأن ما خصص في ميزانية وزارة المعارف فمن الطبيعي أن تزداد سنة بعد اخرى. لكن المهم إلى من يخصص. وهذا يعني إذا قلنا أنَّ المعارف تعاني من مشاكل من دون وصف العلاج اللازم، فهو حديث لا يخدم الحقيقة .

واستمراراً لنهجه في المطالبة بالإصلاحات التي تتعلق بالجانب الاجتماعي، بسبب ارتباطه بعموم الشعب وما له من نتائج سلبية لذا نجده يولي مشاكل "لواء الحلة" التعليمية أهمية بالغة ففي جلسة العاشر من نيسان ١٩٤٥ طالب وزير المعارف ببعض الايضاحات " حول اسباب تعيين معلمي ابتدائية على الملاك الثانوي؟ ومنع مدينة الهندية من انشاء مدرسة متوسطة؟ وعدم تعيين

مدرسة بنات في مدينة الرميثة، فقد وجد جعفر حمندي تعيين مدرسين من الملاك الابتدائي على ملاك المدارس المتوسطة والثانوية لا يتفق مع المبدأ القانوني والعلمي" ، وكان من الأفضل " سدّ شواغر المدارس من المدرسين الاكفاء من حملة الشهادات العليا، فللمعارف قانون عام وقد جاء في المادة (٢١) منه من عدم جواز تعيين مدرسين للمدارس المتوسطة والثانوية الا من أصحاب الشهادات العليا "، لذا " فإنَّ تعيين المدرسين من الملاك الابتدائي لمثل هذه المدارس فيه مخالفة لروح القانون، وخطراً على عمل المعارف والثقافة" . وأضاف " كان على وزير المعارف الحصول على مدرسين ومدرسات منذ بداية السنة من اصحاب الشهادات العليا" .

برّر وزير المعارف أنَّ " الوزارة لديها مخاطبات رسمية مرسلة الى مصر وسوريا ولبنان بشكل مستمر حول الموضوع بسبب قلة حملة الشهادات العليا في العراق، اما المتخرجون منهم فقد تم تعيينهم جميعاً إلا البعض القليل الذي لم تتمكن المعارف الاستفادة من خدماتهم بسبب عدم وجود الاختصاص الدقيق ". ولم يقتنع جعفر حمندياباجابة الوزير وتبريراته فطلب من الوزير توضيح اعتراضه على طلب انشاء مدرسة متوسطة في قضاء الهندية في لواء الحلة لسد حاجاتهم "عن طريق التبرع " بحجة " ان سياسة المعارف ترمي الى عدم التوسع في فتح المدارس المتوسطة في الاقضية، لان ذلك مخالفاً لمبادئ التعليم وخطة الوزارة المقررة " ، وأشار إلى أن " في الوقت الذي تم فيه فتح مدرسة متوسطة في أحد الاقضية وفي السنة نفسها، فما هو المبرر لهذا التفريق بين السكان. وما هي خطة الوزير في مثل هذه الأمور.

لم يكتف جعفر حمندي بجواب الوزير حول الموضوع وطالب " من بضرورة تشجيع السكان الذين يتقدمون بالتبرع لانشاء المدارس من قبل وزارة المعارف" ، ولفت نظر وزير المعارف إلى " أنَّ الذي يرعى المصلحة العامة ويكثر الحديث عنها يجب ان يجرد نفسه عن كل عاطفة ويعمل بالعدل ، لاسيما ان قضاء الهندية من الاقضية الكبيرة ، وفيه مدرستان ابتدائيتان ويبلغ تعداد نفوسه نحو (٩٥) ألف والمدرستان فيهما (٦٠٠) طالب يتخرج منهما (٦٠) طالباً في كل سنة ، الا يستحقون ان يلبي طلبهم المشروع الذي ؟؟ خدمة المعارف والثقافة العامة؟ اني استكثر على وزير المعارف الموقف السلبي من هذه الطلبات المشروعة وهو المسؤول عنها.

استطرد جعفر حمندي في حديثه عن التعليم . وزاد في اهتمامه وطلب من الوزير الإجابة "عن الاسباب التي ادت الى عدم تعيين معلمة في مدرسة الرميثة للبنات وفيها معلمة واحدة نقلت إلى بغداد، وبقيت المدرسة من دون معلمة الأمر الذي سيودي الى رسوب الطلاب او غلق المدرسة. لم يقتنع حمندياباجابة الوزير الذي برر ذلك بمرض المعلمة المنقولة، وانه طالب مدير الناحية بسد الشاغر في المدرسة. واستهجن من رد الوزير بأنه " لايمكن ان يطلع على كل صغيرة وكبيرة في وزارته، فكثير من المواضيع تعود لموظفين ذو سلطات ولاتصل مقرراتهم وأوامرهم إلى الوزير" . فامتعض حمندي وأشار للوزير قائلاً : "ليت وزير المعارف يهيمن على وزارته فيحقق في مثل هذه الامور ويقصي من لا يحسن التصرف...ولا اعلم اذ كان وزير المعارف عندما علم بوقوع هذا العمل هل اتخذ شيئاً من الإجراءات ضد المسبب أم لا والراجح أن في المعارف قضايا كثيرة من هذا القبيل.

لم يبتعد نواب المجلس النيابي في مداخلاتهم بشؤون المعارف في البلاد وما تعانيه من مشاكل ونواقص، فقد انتقد رزوق غنام ، نائب بغداد ، وزير المعارف عبد الاله حافظ. وطالبه بوضع خطة علمية واضحة لعمل الوزارة، وتسائل: " ماهي الكفاءة أو الطريقة التي تعمل بموجبها الوزارة، فهي مبنية على أسس طائفية وعنصرية. ولمسنا ذلك في ما نشاهده من انخفاض في مستوى التعليم وكثرة نسب الرسوب في الامتحانات. فضلاً عما تم من فرض اعداد من الطلاب غير الحائزين على المعدلات في الدراسة الاعدادية وقبولهم في كلية الطب والحقوق لمجرد كونهم من هذه الطائفة أو تلك او كونه العدد المخصص لكل لواء. بل ويجب فرضهم على هاتين الكليتينأ المعاهد العالية، فأين فرض الاخرى" ، واقترح نائب بغداد سلمان الشيخ على وزارة المعارف " إعداد منهاج ثابت للقضاء على الأمَّيَّة ونسبتها الكبيرة في البلاد.

قدمت حكومة حمدي الباجه جي الثانية في ٢٤ حزيران ١٩٤٥ إلى المجلس النيابي لائحة قانون التعديل الثاني لقانون ضريبة الأراضي رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦. حيث اقترحت الحكومة ما يأتي :

المادة الأولى. تلغى المادة (٢١) من قانون ضريبة الاراضي رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦ ويتعاض عنها بما يأتي :

١. المادة الحادية والعشرون -١- يجري إيجار الاراضي الأميرية الصرفة الخالية بغية إيجاد الكلف لها بطريقة المزايدة العلنية في جميع الأحوال (مع مراعاة الفقرة -٣- ادناه) ويكون لهذا المكلف حق استغلال الأرض مباشرة أو بالواسطة بعد دفع البدل المستحق عليه نتيجة المزايدة وتعين طريقة إجراء المزايدة وحقوق وواجبات كل من المكلف والسلطة المالية بنظام خاص.

٢. يقرر وزير المالية وجوب اجراء المزايدة بعد أن يلاحظ مساحة الأرض وحدودها وصلاحاً للزراعة والإعمار وخلوها من الشواغل.

٣. يجوز إيجار الأراضي الأميرية المشار إليها في الفقرة الأولى بالعقد المباشر لغرض الإسكان إلى رئيس العشيرة وأفراد عشيرته إذا قرر مجلس الوزراء ذلك.

٤. لا يجوز أن تزيد مدة العقد على ثلاث سنوات سواء أكان الإيجار بطريقة المزايدة او بطريقة الاتفاق المباشر على أنَّه يجوز التعاقد بالتوالي بعقود متعددة لا يزيد مجموعها على ست سنوات.

وبعد المذاكرة واستماع ايضاحات رئيس الوزراء ووزير المالية، اقترحت اللجنة إيجاز تعديل على الفقرة (٣) وجعلتها " يجوز بقرار من مجلسالوزراء ايجار الأراضي الاميرية المشار إليها في الفقرة (الاولى) لغرض الإسكان إلى رئيس العشيرة وأفراد عشيرته اذ كانت الأراضي تسقى من قبل أفراد العشيرة مباشرة على أن لا تزيد مساحة الأراضي السيحية على مائتي مشارة لكل فرد. ونظراً لخبرة القانونية التي يمتلكها جعفر حمندي في معالجة مثل هذه اللوائح ظهر في نص الكتاب الموجه الى المجلس النيابي : " أرى من الواجب أن تضع الحكومة و المشرع وضع قيد احترازي بمنع أصحاب المساحات الواسعة من الاشتراك في المزايدة والاستيجار المباشر.

لم يكتف جعفر حمندي بما أشار إليه في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب العراقي، فقد أشار في مداخلاته حول هذا القانون، بالقول : "أنا لا أشكُّ في أنَّ حسن النية هو الباعث لتقديم هذه اللائحة، وكما زعم الوزراء المحترمون بأنّهم يريدون القضاء على التصرفات الفردية من هذه اللائحة من بعض المسؤولين سابقاً لتلك التصرفات التي لا تمت الى المصلحة العامة بسبب التحيزات والمحاباة كما وقع في كثير من الأمور، اذن الأمر كله مبني على حسن النية سوءاً وجد هذا القانون أم لم يوجد في تمشية امور الدولة، لكننا رأينا فيما سبق أنَّ بعض الوزراء يحتالون على القانون في تنفيذ مأربهم، وإذ لم يكن ذلك فإنَّهم يخالفون القانون.

لكنه تساءل: "الا تلاحظون أنَّ هذه اللائحة جاءت بشكل مستعجل جداً لأنَّها مهما كانت صغيرة في حجمها فإنّي اعتقد أنَّها كبيرة في تأثيرها ونتائجها وفي مقدمتها حقوق المستأجرين الصغار وسيطرة أصحاب الثروات فضلاً عن كثرة الخصومات والمشاحنات التي لابد أن تقضي على هؤلاء، وعليه لا ادري كيف ستعالجها الحكومة، فعلى سبيل المثال كيف ستعالج قضية الأراضي المتعلقة بالاسكان، هل سيتم احالة كلّ قضية على حدّه لمجلس الوزراء، كما أنَّ انتهاء مدة استئجار الأراضي وتعرضها للمزايدة لا تشكل دافعاً للشخص المستأجر بالصرف عليها، ممّا سيشل حركة الإعمار" ، وعليه "لابدّ أن تترك هذه اللائحة آثاراً سيئة لأننا على طريق اطلاق الحرية للمزايدين، فضلاً عما ذكرنا سابقاً، نكون قد وسعنا النظام الاقطاعي ونزيد من هيمنة اصحاب المال والنفوذ، في الوقت الذي نجد ان الحكومات المماثلة أو المجاورة لنا تتخذ الوسائل الحديثة لإعادة النظر في نظمها فيما يتعلق بالزراعة والأراضي، وليس من الصحيح أن تأتي بقاعدة جديدة توسع الاقطاع، وهو ما يتنافى مع العدالة الاجتماعية.

شارك صالح جبر وزير المالية في رده على مداخلات النواب قائلاً: "أنَّ هذه اللائحة وضعت بناءً على تشجيع الكثير من الأعضاء المحترمين. أمّا الملاحظات التي ذكرت، فأود أن أبيّن للمجلس أنَّ هذا المشروع لم يكن مشروعاً لمعالجة مشكلة الأراضي، فقضية الأراضي يجب أن تعالج بطريقة أخرى، وأنَّ النقطة المهمة في هذه اللائحة هو كيفية استئجار الاراضي لحل مشكلة الاراضي بصورة عامة، وأنَّ النقطة المهمة التي وردت فيها هو أنَّ الأراضي يجب ان تؤجر في المزاد العلني، وليس في ذلك ضير، ومن الطبيعي عندما تريد الحكومة او أي شخص كان وضع ملكه في المزاد يعطيه أو يؤجره لمن يدفع بدلاً أكبر، وأما قضية صغار المستأجرين فاني اعتقد ان اللائحة كفلت حقوقهم في المادة التي عدلت مع اعضاء لجنة الشؤون المالية.

وشارك النائب حسن السهيل عن بغداد وهو من رؤساء العشائر في المداخلات، وكان رأيه مخالفاً ، إذ شكر هذا النائب الحكومة على تقديمها اللائحة قائلاً : "كيف نوفق ونرضي الافندية والمشايخ ونرضي العشائر والعمال والفلاحين هذه من الصعوبة لأنَّ المصالح متضاربة، ونحن بصفتنا رؤساء نريد أراضي كبيرة، والافندية يريدون يستأجرون، وكم تشككنا في المجالس والاندية من تأجير الاراضي بالعقد ثم بين ان الحكومة قدمت المصلحة العامة في هذه اللائحة.

اكدت الصحف العراقية في مقالاتها "بأنَّ إجراءات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية كانت باستمرار تعمل على تجاهل مطالب الشعب وتضع مصلحتها الخاصة على مصلحته من دون اكتراث لتحقيقها. كما فسرت إجراءات الحكومة أمام المجلس النيابي للأعيان (النواب) عبارة عن مظاهر تزويقية وسرد للمشاريع والقوانين المتعاقبة من دون اقتصاد أو تحرج فالمناهج العمرانية والأعمال التي كانت الحكومات تؤكد على تنفيذها نجد لم ينفذ منها ولا عشر أعشارها، وكل ذلك لأنَّ الحكومة لم تجد من يحاسبها على ما تقول، ولا من يسألها ويتابعها على ما تدعو به.

دعا الوصي عبد الإله في السابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٤٥ الى اجتماع لإعضاء مجلس الإمة في قاعة بهو العاصمة والقى أمامهم خطاباً سياسياً أكد فيه عزمه على تغيير الاوضاع واصلاح قانون الانتخاب، وعلى اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

رحب النواب بالخطاب، لكنهم استمروا في انتقادهم للوزارة القائمة. مما جعل حمدي الباجه جي رئيس الوزراء يدرك صعوبة الاستمرار في عمله نتيجة اشتداد المعارضة والانتقادات من قبل مجلس الامة والصحافة ، فقدم استقالة وزارته في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٤٦ وقبلت في اليوم الثاني من تقديمها، الا أنَّ الوصي طلب من الوزارة الاستمرار في العمل لحين تشكيل وزارة جديدة، بسبب (طبيعة الأوضاع غير المستقرة في البلاد)، الأمر الذي انتهى بتشكيل وزارة توفيق السويدي. الثانية التي تولى فيها رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، وكان اختيار الوصي للوزارة (لتطمين رغبات الوطنيين ويمتص من نقمتهم على الاوضاع السائدة ، وينقل البلاد الى عهد جديد) ، وقد اشترط السويدي حلّ المجلس النيابي كونه " أصبح لا ينسجم مع الوزارة الجديدة" ، على الرغم من بقاء سنة واحدة من مدة عمل المجلس فوافق الوصي وابدى استعداده. وهو ما جعل السويدي يختار أعضاء وزارته حسب رغبته. وعزز من دور توفيق السويدي في هذا الجانب أنَّ أعضاء وزارته ضمت مجموعة عرفوا بالوطنية ومعارضتهم للأوضاع السابقة التي طالما عانى منها الشعب، وكان لهم الرغبة في التغيير وإنهاء الأوضاع المتخلفة والاستثنائية التي ارهقت البلاد والمجتمع.

جوبهت وزارة السويدي بمعارضة من بعض الأوساط الحاكمة التي وجدت في الاعمال التي اقدم عليها وفي مقدمتها قانون الانتخاب النواب الجديد المرقم ١١ لعام ١٩٤٦ بما يهدد مصالحها ويهدد مستقبلها. وعليه لابد من إقصائها. الأمر الذي اتضح عندما عُرضت الوزارة لائحة قانون الانتخاب ولائحتي الميزانية للدولة ومديرية الأوقاف العامة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦ على مجلس النواب وتم اقرارها في الثالث والعشرين من آيار ١٩٤٦ ، نجد أن هذه اللائحة عندما عرضت على مجلس الاعيان للمصادقة قاطع

سبعة من الاعضاء اجتماعات المجلس لارغام الوزارة على الاستقالة، ولعجز رئيس الوزراء في اقناع الوصي على حل المجلس تم استقالت وزارة السويدي في ٣٠ مايس ١٩٤٦. وحلت محلها وزارة ارشد العمري الاولى التي استقالت هي الاخرى. بسبب المعارضة الشديدة والتضييق على الحريات والصحافة، لاسيما صحف المعارضة. وبذلك لم تستطع كلتا الوزارتين إجراء الانتخابات النيابية بموجب القانون الجديد، حتى جاءت وزارة نوري السعيد التي تشكلت في تشرين الثاني ١٩٤٧ .

حُددت مهمة هذه الوزارة بانها انتخابية، وقد استطاع نوري السعيد ان ينجح في ابعاد ممثلي الاحزاب عنها، وبسبب هذا التدخل انسحبت بعض الاحزاب المشاركة في الانتخابات من الوزارة والانتخابات. فاز جعفر حمندي في هذه الدورة نائباً عن بغداد. وفي السابع عشر من آذار ١٩٤٧ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي لهذه الدورة وهي الدورة الحادية عشر. عزز انتخاب جعفر حمندي نائباً في بغداد في الدورة الانتخابية الحادية عشر مكانته السياسية والاجتماعية، ونتيجة لما امتلكه من خبرة نيابية سابقة كنائب عن لواء الحلّة. ممّا جعله أكثر خبرة من حيث الوعي والنضج السياسي في معالجة القضايا التي تتعلق بالدولة والمجتمع، الامر الذي اعطاه له مواقف ووجهات نظر جديدة في المواضيع ذوات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية تميزت بالدقة والموضوعية .

استأنف جعفر حمندي نشاطه النيابي مرة أخرى في جلسة العاشر من مايس ١١٩٤٧ عندما وجه سؤالاً الى وزير الموصلات والنقل عبد الكريم الازري " حول ضعف الخدمات المتعلقة بالكهرباء في مدينة الكاظمية علماً بأنَّها تعاني منذ بضع سنوات ولازال الحال على وضعه حتى أصبحت المدينة في وضع دامس ويعلم الجميع، وعلى الرغم من قيام الجهات الإدارية بابلاغ الوزارة على ذلك، لأنَّ الوزارة لم تحرك ساكناً ، والناس مازالوا مستمرين في شكاويهم من دون أن يحصلوا على نتيجة ما سوى ما تم طرحه من قبل الوزير السابق بان الموضوع لا يرتبط بالوزارة، بل بالشركة المنفذة للمشروع الخاص بمدينة الكاظمية" ، لذا طالب وزير المواصلات "ان يوضح للمجلس هل هو عازم على اتخاذ التدابير العاجلة في هذا الشأن، والقضاء على التصرف الكيفي والمخالفة لنصوص الامتياز" ولما كانت استجابة الحكومة لإنهاء معاناة أهل الكاظمية وتحسين الكهرباء بطيئة وغير مستعجلة، دعا جعفر حمندي الى " حسم الموضوع من دون خلق الاعذار غير المنطقية واحالة الموضوع باستمرار إلى اللجان لدراسة الموضوع ورفع التقارير المتعلقة بذلك وعلى ضوئها تتخذ التدابير اللازمة، لاسيما أنَّ الجانب الخدمي يعد من الجوانب المهمة في الحياة الاجتماعية عموماً، وحياة المواطنين خصوصاً، وطالب الحكومة بأن تولي الموضوع اكثر من وقفة" .

جلب موضوع ضريبة الاملاك اهتمام النواب فطالبوا الحكومات المتعاقبة بتحقيق العدالة الاجتماعية عند تطبيقها بين الناس، وكان للحرب العالمية الثانية أثرها في هذا الجانب، إذ حدثت مضاربات في الدور والإملاك الخاصة، ممّا أدى إلى ارتفاعها بشكل غير طبيعي، وهو ما دفع حكومة نوري السعيد الخامسة إلى تشريع قانون ضريبة العرصات، من إجل الحد من هذه الظاهرة التي قدمت إلى المجلس النيابي في ٢ آذار ١٩٤٠ لمناقشتها واقرارها .

تعرضت هذه اللائحة الى الانتقادات الكثيرة من قبل نواب المجلس النيابي العراقي. وتمت المصادقة عليها.

أثار موضوع ضريبة العرصات جعفر حمندي وسأل وزير المالية قائلاً: " أرى من الضروري أن أبسط هذا الموضوع امام المجلس العالي، بأنَّ قانون ضريبة الاملاك رقم (١٧) لسنة ١٩٤٠ نصّ على إعفاء دور السكن إذا كان ايرادها (١٣) ديناراً سنوياً، وادخل في ضمن بغداد مدن الكرادة الشرقية وكرادة مريم وناحية الكاظمية "، وأضاف " غير أنَّ الضريبة بقيت تستوفي منها كما كانت سابقاً في حين أنَّ المدن الاخرى لا يتجاوز الاعفاء ١٦,٥. فأرى من غير الجائز ان تبقى هذه الضريبة تستوفي على هذا النحو، لهذا أرجو من معالي وزير المالية العمل على تلافي هذا بتقيدم لائحة بهذا الخصوص، كي لا يشعر الناس بوجود فروقات بين أجزاء المدينة الواحدة" . فهل هذا يجوز قانوناً. لاسيما " أنَّ هذا القانون صدر في ظروف لا تتشابه مع الظروف الحالية، من حيث الاجور وارتفاعها. وكان الغرض من ذلك أفادة المعوز والفقير، أمّا الآن فقد ارتفعت الايجارات فهل في النية تقديم لائحة لتعديل ذلك.

أجاب وزير المالية " أنَّ هذا الموضوع أمام وزارة المالية وهي قائمة بدراسته في الوقت الحاضر، لاسيما أنَّ في منهاج الوزارة الحالية فقرة تنص على اعادة النظر في الضرائب والرسوم وتعدل قوانينها بحيث تجعلها مواتية مع الظروف الحالية، فهذه نقطة موجودة في منهاج الوزارة وستقوم الحكومة باجراء ما يقتضي ، وعليه اطمئن النائب المحترم بان الحكومة الحاضرة عازمة على تحقيق العدل والمساواة".

وعندما طرح موضوع اضافة مبالغ على فقرات الميزانية لسنة ١٩٤٥ المالية المرقم (٥) لسنة ١٩٤٧، وبعد الاستماع إلى إيضاحات وزير المالية وافقت اللجنة المالية المشكلة في بغداد لهذا الغرض في مجلس النواب على هذه الزيادة باستثناء جعفر حمندي الذي خالف رأيهم، " إذ انتقد طريقة وضع الأرقام في هذه الزيادة واماكن تخصيصها، موضحاً أنَّ الحكومة في هذا الإجراء تتبع سياسة تقليدية في وضع الأرقام من دون معرفة أثرها الاقتصادي والاجتماعي المهم لتغطية المصاريف الحكومية" [٧٩]. وممّا عزز رأي جعفر حمندي ان سنة ١٩٤٥ لم تصدر فيها ميزانية، بل عدت التخمينات التي تضمنتها الميزانية لسنة ١٩٤٥ وتخمينات مصدقة لسنة ١٩٤٦.

وأثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم المرقم (١) لعام ١٩٤٦، في الرابع من مايس ١٩٤٧ علق جعفر حمندي حول موضوع منح فروق راتب لشهر آب عام ١٩٤٦ لوزير المالية بغية حمله على الانسحاب من الحكومة قائلاً : " أنَّ وزير المالية لم تكن لديه من القوة والنفوذ اللذان يمكناه من السيطرة على مالية البلاد التي كان هو المسؤول عنها، فكان يمنح كل وزير ما يرغب ويريد فكيف نطمئن الى اعماله في المستقبل، وبما أنَّ رئيس الوزراء كان مؤيداً لكلامي بان الوزير لم تكن تصرفاته متوافقة مع المصلحة العامة. وهو الأمر الذي يؤكد عدم صحة عمل وزير المالية الحالي وعلى رئيس الوزراء اسناد الوزارة الى غيره.

استمر جعفر حمندي في طروحاته ومعالجته الاقتصادية والاجتماعية منطلقاً في ذلك من أهمية دوره كنائب يمثل المجتمع العراقي فيما يعانيه من مشاكل وقضايا في هذا الجانب. وشعوره بالحاجة الملحة للإصلاح والتغيير العاشر من حزيران عالج موضوع الجسر الذي كان يصل بين مدينتي الأعظمية والكاظمية والآثار الخطيرة التي ترتبت من جرائه، حيث سقطت منه الكثير من السيارات وذهب نتيجة ذلك العديد من الضحايا. بسبب ضيقه وعدم إمكانية العبور عليه الا بالتناوب، لاسيما أنَّه أصبح غير مناسب مع الموصلات بين بغداد والمدن الأخرى من الجانب الأيمن. مما سبب الضجر والاستياء بين الناس، وأدى إلى تذمرهم من ذلك .

وأضاف متسائلاً : "هل فكرت وزارة المواصلات والاشغال في ضرورة تبديله بجسر ثابت؟ وإذا كان ذلك فهل وضعت المبالغ اللازمة للانشاء في ميزانية السنة الحالية؟ ومتى تقوم بالتحريات الفنية المقتضية ووضع التصاميم اللازمة لانجازها؟ لاسيما ان واقع الحال يفرض على الحكومة تقديم الأهم على المهم في أعمالها حسب القاعدة، والموضوع الذي بين ايدينا هو ليس من الامور الخفية على الناس أو على الحكومة، وعليه أن بقاء الجسر على وضعه الحالي أمر غير مناسب مع وضع المواصلات لما فيه من اخطار جسيمة وعرقلة لانتظام المواصلات وسرعتها، لاسيما أيام هبوط الأمطار ونزولها، لذا أناشد الحكومة ان تضع هذه الفكرة موضوع التنفيذ ليطمئن المجلس على نية الحكومة خدمة للمصلحة العامة . ولم تكن معالجة جعفر حمندي بعيدة عن اذهان الحكومة وصحة ما ورد فيها من آراء، فقد ايد ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال صحة ما تحدث به جعفر حمندي ، "بإنَّ الجسر أصبح غير مناسب في هذه المرحلة بسبب ضيقه وعدم قدرته على التحمل، وعليه فإن الحكومة ستقوم بانشاء الجسر الثابت حال وضع الخرائط والتصاميم اللازمة . ويذكر أنَّ بغداد مقسمة إلى جانبين (صوبين) مما حتم اقامة الجسور بينهما، وكان بين الكرخ والرصافة جسرين معقودين على قوارب من الجسر القديم الخشبي (الشمالي)، والجسر الجنوبي (جسر مود) الذي نصبه الجيش البريطاني عام ١٩١٨ والجسران لهما ممر واحد. أمّا الجسر الثالث فقد تم انشائه في الأعظمية عام ١٩٢٤، يودي إلى المقبرة الملكية وكان من الخشب.

وعند مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لعام ١٩٤٧ المالية، وزيادة نسبة الضرائب، التي تقدمت بها وزارة صالح جبر الاولى إلى مجلس النواب في ١٤ حزيران. قدم يوسف غنيمة وزير المالية تقريراً مفصلاً عن الميزانية جاء فيه بأنَّ : "التخمينات في هذه الميزانية جاءت بعجز مقداره (١,٥٠٠,٠٠٠) دينار اذ بلغ تخمين المصروفات(٢٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار وتخمين المدخولات (٢١,٥٠٠,٠٠٠) دينار...وقد تجنبت الزائد وروعي الاقتصاد في النفقات عند اعداد الميزانية وخصصت الاعتمادات لكل باب من أبوابها حسبما اقتضاه وضع البلاد الاقتصادي...، وعند مداخلة جعفر حمندي في الجلسة اظهر "عدم ارتياحه من هذه النتيجة" وطالب " بتخفيض بعض المصروفات. وإيجاد منافذ اخرى للمدخولات لسد العجز، وضرورة تفكير الحكومة في وضع البلاد المالي والاقتصادي" ، ومتسائلاً " عن الوسائل التي ستأخذ بها الحكومة لغرض تلافي العجز، في الوقت الذي تفكر الحكومة النظر في الضرائب بصورة عامة من حيث زياداتها حسبما يقتضيه وضع البلاد" ، لاسيما " أنَّ الوضع الحكومي الحالي غير قادر على النهوض بالمهمة، والبلاد في أشد الحاجة بوضع خطة عامة ثابتة للنهوض بالبلاد في المجالات كافة" . واقترح جعفر حمندي في جلسة من حزيران للعام نفسه تأليف مجلس اقتصادي " مهمته النظر في الامور الاقتصادية في ضوء ما توصل اليه العلم والتجارب" على ان يرشد هذا المجلس الحكومة " توجيه سياستها الاقتصادية وتنظيمها حتى وان كان جزئياً وبقدر ما تسمح به حريتنا المحدودة في هذا المجال[٩٠]"، لكن مقترحه لم يؤخذ به .

وبخصوص زيادة نسبة الضرائب حذر جعفر حمندي الحكومة " بعدم الشروع بهذا الامر لما له من نتائج سلبية على المواطنين" ، لاسيما " وأن البلاد تعاني من أوضاع اقتصادية مضطربة وغير مستقرة، حتى وان كان هدف ذلك توفير الاموال للمشاريع المنتجة" ، وأضاف " كان الاجدر على الحكومة ان تكمل تلك المشاريع، وتم وضع التصاميم، وأخيراً تأتي المقترحات التي تراها ملائمة لتحقيقها، من حيث توفير الاموال المناسبة لها. وعندما طرح موضوع مناقشة ميزانية وزارة المعارف في جلسة مجلس النواب الرابع والعشرين من حزيران ١٩٤٧. طالب جعفر حمندي " زيادة حصة المعارف من الميزانية إذ كانت خصتها قبل هذا العام بلغت ١٣% من حيث المجموع، أما الآن فقد بلغت (٩%) وهذا يعني أنَّ المخصصات المالية لوزارة المعارف اخذ بالتناقص". وأضاف " كان المفروض ان تعطي هذه النسبة للوزارة حتى وان كانت نسبتها السابقة ليتسنى لها التوسع في كثير من المدارس الابتدائية والقروية التي اغلقت ليس هذا العام، بل منذ اعوام.

ولمعالجة تفشي الجهل والامية، وقلة المدارس في القرى والأرياف، وعدم التوزيع العادل للمدارس في مراكز الالوية وعدم وجود المختبرات في المدارس. طالب جعفر حمندي " ببناء المختبرات في الثانويات مؤكداً أنَّ المدارس الثانوية لا تستطيع أن تؤدَّي رسالتها بالشكل الصحيح والدقيق من دون وجود المختبرات التي تعزز الجانب النظري فيها". وأشار إلى أنَّ "هذه المختبرات موجودة في مدارس بغداد ، الأمر الذي لابد أن ينعكس على الناحية العلمية لطلبة الالوية، اذ لا يمكن ان يتوازى مع طلبة بغداد في المراحل المتماثلة من الدراسة.

وانتقد الوزارة " لعدم اهتمامها في اكمال الشواغر من المدرسين للمدارس المتوسطة والثانوية خارج بغداد. وإذ ما أكملت فإنَّه تكمل من الملاك الابتدائي" ، ولم يغفل موضوع المناهج لاهميتها، إذ أكد على " اضطرابها، ولا توجد خطة معينة لتنفيذها واصلاحها، وكل ذلك لانها انيطت برغبة أشخاص من دون مراعاة مصلحة البلاد والمصلحة العامة.

لم يكن وضع السكك الحديدية في العراق مستقراً لا من حيث التنظيم الإداري أو من حيث حساباته المالية، وهو ما توضح منذ تأسيس السكك في العراق.

تُعدّ البداية في إدارة سكك العراق إلى عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية إذ تم تشكيل أول مجلس إدارة للسكك الحديد العراقية في الرابع عشر من تموز عام ١٩٣٦. ألا أنَّ النفوذ البريطاني بقى هو المهيمن، لاسيما ما يتعلق بالجانب الإداري وادارتها

السكك الحديدية في العراق. وخلال انعقاد الجلسة غير الاعتيادية في الثاني والعشرين من مايس نوقش موضوع السكك الحديدية في العراق٤ فكان لمحمد جعفر حمندي رأيٌ واضح موضحاً انَّه " كان على الحكومة أن تتخذ قاعدة ثابتة وخطة مرسومة لتوسيع الخطوط، وملاحظة مصالح الناس فيما يتعلق بزيادة السكان التي تستدعي توسيع هذه الشبكة" ، وتساءل " هل من الجائز أن يزدحم الناس في العربات ازدحام الحيوانات من دون سائل أو رقيب" . فما هو الموقف الحكومي من ذلك، وما هو موقف القائمين على ادارة هذه المؤسسة من ذلك، فهل تترك الأمور هكذا مقارنة ذلك بالدول المجاورة " ، وأوضح " يجب ملاحظة ذلك وتمشية مصالح الناس، لأنَّ ذلك خير من إنشاء القصور الضخمة والفنادي الواسعة، واللهاث وراء المكاسب الخاصة والمناصب الحكومية.

إن ذلك يعكس الرؤيا الدقيقة التي اتصف بها جعفر حمندي في تحسين هذه المؤسسة من حيث الجانبين الفني والإداري ، وعلى مدى شعوره بمصالح الناس في مثل هذه الخدمات التي لابد أن ترتقي الى المستوى المطلوب. لا بمصالح القائمين عليها الذين لا هم لهم سوى تحقيق مصالحهم الخاصة في البنى التحتية، وعمليات الانتقال بين انحاء البلاد.

أدت دِقة طروحات جعفر حمندي تأييد آرائه من قبل النواب الآخرين ، وهو يعكس اراءه السديدة في جميع المجالات التي تطرق اليها .

وأثناء مناقشة لجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية في لائحة تصديق الحسابات النهائية لإدارة السكك الحديدية لسنة ١٩٤٤ المالية في اجتماع مجلس النواب في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨. أدلى جعفر حمندي بملاحظات على تقرير اللجنة التي شكلت لهذا الغرض وقدمت من قبل مراقب الحسابات العام. فقد أشار إلى " أنَّ ادارة السكك الحديدية لم تهتم بالموضوع رغم اهمية ذلك للمصلحة العامة، والظاهر ان هناك استهتاراً من جانب هذه الدائرة في الإجابة عمّا ورد في تقرير اللجنة" ، التي هي أقّل ما يُقال عنها بانها تشكل حكومة مستقلة في وسط حكومة مستقلة اخرى. وأضاف: " تساءلت اللجنة من إدارة السكك الحديدية عما جرى على طلب إدارة السكك الحديدية عن أجور استعمال السكك الحديدية اثناء مدة الحرب، وعليه أنا مضطر إلى توجيه سؤالي الى معالي وزير المواصلات والاشغال (ضياء جعفر) الذي هو الرئيس الفعلي للجنة ادارة السكك الحديدية، أن يتكرم علينا وينور المجلس العالي عما وصلت إليه تسوية وتسديد هذه المبالغ المترتبة بذمة السلطات البريطانية. أجاب وزير المواصلات أنَّ الوزارة مع ادارة السكك الحديدة شكلت لجنة لحسم موضوع الاموال المترتبة على الجانب البريطاني مدة الحرب ، وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض الا ان الجانب البريطاني لم يكن جوابه مقنعاً كما أنَّ الحكومة العراقية لا زالت تعتمد في تحصيل تلك الاموالل عن طريق التفاوض : وإذا فال الوزير "اجد بأنَّ الظرف غير مناسب لكلمة استهتار .

لم يقتنع جعفر حمندي بإجابة الوزير الذي اشار إلى بانَّ الظرف غير مناسب لاستعمال كلمة استهتار قائلاً: " أنَّ إدارة يرأسها معالي الوزير نفسه يجب عليه ان يعلم لماذا تأخرت هذه الإدارة (السكك الحديدية) عن إعطاء الجواب، لاسيما أن هذا السؤال تكرر أكثر من مرة، ولم يلتفت اليه وفوق ذلك فالوزير نفسه يعترف بانه لا يدري لماذا تأخر الجواب، أفلا تكون والحالة هذه كلمة (استهتار) مناسبة لادارة السكك الحديدية، بل كان على معالي الوزير أن لايبدي استغرابه وتحسسه من هذه الكلمة أبداً لأنه رئيسها الفعلي الذي يجب عليه مراقبتها ويهيمن على مجلس ادارتها. وقد أيد نائب بغداد نصرت الفارسي جعفر حمندي عندما وصف الوضع في هذه المؤسسة بأنه لا يتفق وما يجب أن يكون عليه في الحقيقة، من حيث النظر إلى القانون وما تتطلبها لمصلحة العامة، ثم إذا كان وزير المواصلات والاشغال رئيس ادارة هذه المؤسسة، أليس لرأيه سلطة لأني لا أود ان يكون وضع الوزير وضعاً لا يضمن الرقابة والاشراف وتوجيه المسؤولية على المسؤولين.

وتأسيساً لما سبق كان لجعفر حمندي دور وفاعلية متميزة في مجلس النواب عند تطرقه للمواضيع الاقتصادية والاجتماعية ذوات العلاقة ببناء الدولة والمصلحة العامة ذات التأثير المباشر على الاقتصاد العراقي وعموم المواطنين. على الرغم مما كانت تعانيه

الحكومة المتعاقبة في العهد الملكي من تأثيرات النواب ذات المصالح الخاصة، أو الذين كانت مصالحهم ترتبط بمصلحة النظام السياسي نفسه إذ لم يتردد في التطرق لكثير المواضيع ذات الطبيعة الحساسة بطبيعة النظام الملكي. لاسيما ما يتعلق بالميزانيات، وهو ما توضح في رفضه الكثير من اللوائح في الميزانيات العامة أو الخاصة ببعض الدوائر. فضلاً عن دوره في توجيه الانتقادات إلى المظاهر السلبية التي كانت واضحة في المجال الاقتصادي والخدمي التي تتعلق بحقوق المواطنين. رغم ما أُثِيرَ على طبيعة السياسة التي كان النظام السياسي الملكي تبعها في السيطرة على مفاصل الدولة بالكامل، فضلاً عما كان يعانيه العراق من مشاكل في تلك المدة من تاريخه والتي كانت تتمثل بالسيطرة البريطانية على البلاد. وكان هدفه الأول والأخير أحداث الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطلوب بما يعود منافعه إلى الدولة، والاعتماد على الخط الواضح في سياسات الدولة.

ثالثا: - آراء جعفر حمندي السياسية ومواقفه الوطنية من التطورات الداخلية في العراق ١٩٤٤-١٩٥٢

أولى جعفر حمندي اهتماماً كبيراً لسياسة الوزارات ومناهجها الوزارية ومنحها الأولوية مدة وجوده في المجلس النيابي ، سيما أنَّ تلك المواضيع شغلت حيزاً كبيراً أثناء مناقشات المجلس النيابي ، إذ تصدى لسياسة الوزارات العراقية مشخصاً الأخطاء ومحدداً المعالجات المطلوبة ، ولم يغفل جعفر حمندي موقفه السياسي من التطورات الداخلية التي حدثت في العراق آنذاك ، التي تمثلت بالسماح للأحزاب السياسية العلنية في العمل ، فضلاً عن موقفه من بعض التطورات وفي مقدمتها احداث بورتسموث ١٩٤٨ ، الأمر الذي أسهم ومعه بعض السياسيين في تلك المرحلة في بلورة الفكر السياسي للعراق واعطاء الحلول المناسبة في تلك المرحلة من تاريخه.

وقد شكل النضج والوعي السياسي الذي امتلكه جعفر حمندي وآراؤه السياسية مظهراً مهماً لحثّ الوزارات للعمل بالطريقة المطلوبة ، وقد عزز من اراء جعفر حمندي في تلك المدة أنَّ طبيعة النظام السياسي الملكي قد أحكمت الأمور كافة لصالح استمراريته وبقائه ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان حلّ المجلس النيابي يتطلب دستورياً التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لتنفيذ ذلك ، لكن هذا لم يحدث أبداً، كما أنَّ مناهج الوزارات كانت مكررة من دون النظر إلى ما كانت تعانيه البلاد من أوضاع تستحق المعالجة السريعة التي تتعلق بالجوانب الفكرية والسياسية ومصالح المجتمع ، وهو الأمر الذي يجب أن يكون ، ما دام الهدف الأساس هو تحقيق الاصلاح العالم والقضاء على الأمراض الاجتماعية والمشكلات السياسية المختلفة ، التي ارتبطت بالنظام السياسي وحكوماته المنتخبة أو المشكلة.

وقد سلطت محاضر مجلس النواب الكثير من آراء النواب الفكرية والسياسية في جلساتها المختلفة بصدد تلك المواضيع وغيرها ذات الطابع السياسي ، وهذا يعني أن النواب لم يكونوا مقتنعين بطريقة تأليف الوزارات العراقية لعدم تبوء المناصب الوزارية من الاكفاء من الرجال الذين يعدون الماكنة الحقيقية للحكم الدستوري البرلماني ، الأمر الذي يعني ان البلاد كانت تسير بشكل غير متزن ، وهو الامر الذي دفع الكثير من الوزراء إلى تعلم الطريقة التي توصلهم إلى الوزارة وتركوا جوانب الحياة المهمة بحسب وصف نواب بغداد في هذا الجانب. ويبدو أن جعفر حمندي لم يختلف عن آراء النواب في هذا الجانب بسبب ما وصلت اليه تشكيلات الوزارات العراقية التي كانت تشكل من قبل البلاط الملكي من دون الرجوع إلى الكفاءة أو الطريقة الصحيحة في هذه التشكيلات مما جعل البلاد تسير بشكل غير متوازن ، إذ لم يكن هناك اي نظرة إلى الكفاءة في هذا المجال وجعل أغلب تلك لوزارات تفتقر الى المناهج الوزارية المطلوبة لبناء الدولة وتحقيق مطالب المجتمع .

انتقد النائب (جعفر حمندي) في جلسة الأول من كانون الثاني ١٩٤٤ الوعود التي أطلقتها وزارة حمدي الباجه جيالثانية ، التي أشارت إليها في منهاجها الوزاري وعدّها كسابقاتها من الوزارات ودعا الحكومة إلى " استغلال صلات الصداقة القوية التي تربطها بالحلفاء والدول المجاورة من أجل تنظيم امور تجارتنا الخارجية وفق أسس علمية" ، وكذلك " الاهتمام بموضوع منع التهريب ومنح مواد الانشاء للمواطنين ، التي تحاول الحكومة على منعها حتى على ذوي الحاجة الماسة لها ، في حين نراها من جهة أخرى تمنح

هذه المواد لدور السينما والملاهي كيفما شأت وهو أمر غير مقبول ، الأمر الذي أدى إلى تذمر الناس وسخطهم" ، لذا رأى من الضروري " أن تنشر الموافقات في الصحف الرسمية لأنَّها حقوق عامة لكل المواطنين ، وليست مخصصة لفئة معينة.

وعلى الصعيد الداخلي انتقد جعفر حمندي سياسة الوزارة الداخلية وطالب "بحياة ديمقراطية مسندة إلى أركانها المعلومة ، مستوحية إرادتها وخططها وانظمتها من إرادة الشعب " ، وطالب " بصحافة حرة تقول ما تريد وتنقد حسبما تراه" ، وتمنى أن لا تتعدى الرقابة " الأمور العسكرية الخارجية أننا نريد الاصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الاصلاح. وعلى صعيد السياسة الخارجية علق جعفر حمندي في جلسة الاول من كانون الثاني ١٩٤٥ على هذا الموضوع قائلاً : " نحن نقدر اهتمام الحكومة العراقية في توثيقها عرى الصداقة مع الحلفاء والدول المجاورة والبلاد العربية ونقدر بصورة خاصة اهتمام الوزارة في الايام الاخيرة ومساعيها المتكررة للجامعة العربية ، إلاّ أن الحكومة لم تهتم بالتمثيل الخارجي الذي هو الواسطة الوحيدة لتنمية هذه الصداقة وجعلها متبادلة لا مبنية على اساس المجاملة.

وأثناء مناقشة المجلس النيابي في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة في العاشر من نيسان ١٩٤٥ تقرير اللجنة المؤلفة من لجنتي الشؤون الداخلية والحقوقية في لائحة قانون العفو العام عن البارزانيين ، تحدث جعفر حمندي قائلاً: " أنا لست معترضاً على مبدأ العفو ، بل بالعكس إنيّ أُعلن تأييدي لهذه اللائحة ، ولكن لدي ملاحظة واحدة وهي أنَّ الثورات التي تقع في البلاد لابد من لها عوامل واسباب ولابد من وجود مجموعة توقد نار الفتنة وقد سبق وان وقعت حوادث في البلاد وفي أثرها تمت محاكمة الكثير من الأشخاص ومن ثم اقترنت النتيجة بالعفو ، ولكن لم أر أيَّ وزارة من الوزارات الي تشكلت بأنَّها قامت بالبحث عن الأسباب والعوامل التي سببت قيام هذه الحركة وغيرها من الحركات التي اشترك فيها الكثير من عامة الناس ، ومن ثم كانت نتيجتهم العفو ، لذلك اطالب وزير الداخلية بتوضيح هذه القضية.

وفي إطار الدفاع عن الحريات الشخصية السياسية شهدت جلسة الثانية عشر التي عقدت بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ وقفة شجاعة للنائب جعفر حمندي عندما أراد معرفة مصير الطلاب الذين أرادوا عقد مؤتمر للطلبة العرب في العراق ، إذ سأل وزير المعارف " هل عملهم هذا جريمة ، وهل تم إجراء تحقيق بحقّ هؤلاء، وإذا كانت هناك جهة أخرى طلبت اجراء التحقيق بحقهم واتهامهم فليبينها معاليه ، ولماذا تم إخبار وزارة الداخلية بذلك؟" ادعى وزير المعارف بأنَّ وزارته لا علاقة لها بالأمر مطلقاً " ، إلاّ أنَّ جعفر حمندي لم يقتنع بهذا الرد موجهاً كلامه الى السادة أعضاء المجلس النيابي قائلاً : "سادتي كل ما في الأمر أنَّ هؤلاء الطلبة حسب ما علم وكما هو مدرج في عريضتهم المرفوعة الى المجلس النيابي بأن خمسة عشر طالباً قدموا طلباً في اوائل تموز لغرض الموافقة على عقد مؤتمر "، إلاّ أنَّ الدوائر التابعة للمعارف رفضت الطلب وتم ايداعهم في التوقيف منذ شهر تموز ولحد الآن . " أنا أعتقد أنَّ مثل هذا التوقيف ما هو إلاّ نكاية وتهديد للحرية فعندما يأتي الطلب بالاقتراح او بشكوى من مظلوميته أو تعديل منهج يساق الى الشرطة للتحقيق معه بأنَّه رجل مهم ، فلمن يشتكي الطالب أو غيره؟ فمنذ تموز ولغاية الآن لم ينتهي بتهِ التحقيق بهذا الموضوع فما هي الجريمة؟ ومتى ينتهي التحقيق ومن المسؤول عن هذا. وأضاف " أيّها السادة هناك نغمة جديدة نشأة منذ أيام في البلاد ، فكل من يطالب اية جهة بحق او يطالب بمشكلة ألمت او يقدم اقتراح قالوا هذا شيوعي ، هذا هدام وهناك نعرف ما تحت هذه الكلمة من وسائل والامُ يابا ماني حمد انا مو شيوعي لا أنت شيوعي هدام نام جوه " طيب فما علاقة هذه الأمور بالشيوعية وكل من يرفع شكوى يقال عنه شيوعي ، اعتقد أنها وسيلة للتستر وتحديد للحرية ، اما لو حدث هذا الأمر في مكان آخر لقامت الدنيا وقعدت له ولو حتى وقع هذا الامر في اواسط افريقيا لاستنكرنا وقلنا كيف ان هذه الحكومة تعمل هكذا اعمال سادتي.

كان جعفر حمندي متوجساً من العمل الحزبي لكون الاحزاب السياسية يغلب على طابع عملها أُسلوب المناورة والمراوغة ، وهو أُسلوب لم يحبذه جعفر كونه رجل درس القانون ، مما جعله ميالاً للوضوح والصراحة من هذا المنطق وعندما تشكلت الأحزاب السياسية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية في الثاني من نيسان ١٩٤٦ لم يشترك في أي من هذه الاحزاب ، إلاّ أنَّ هذا لا يعني أنه

اعتزل العمل السياسي نهائياً ، بل لجأ إلى اتخاذ اسلوب آخر ، غير العمل في الحياة الحزبية ألاّ وهو تأليف جبهة دستورية معارضة داخل مجلس النواب العراقي ، هدفها القيام بالواجبات النيابية على أساس التعاون بين الأعضاء المنتمين إليها.

أصدرت الجبهة بياناً عام ١٩٤٦ جاء فيه : " الالتفاف حول العرش والتمسك بقواعد الدستور ، العراقيون متساوون امام القانون ، والحريات والحقوق مصونة ، وخطتها مراعاة القضايا والمصالح العامة.

أظهر النائب جعفر حمندي في الخطاب الذي القاه في الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٦ الذي ناقش خطاب العرش الذي اعدته وزارة حمدي الباجه جي ، باعاً طويلاً في المسائل الدستورية ، وإحاطة متعمقة بأوضاعه ومشكلات البلاد ، وسبل معالجتها منتقداً في البدء الحكومة لكون خطابها جاء خالياً من الامور المهمة عدا بعض الامور الإدارية ، كما أنَّ خطاب العرش لم يتطرق إلى القوانين والمراسيم الاستثنائية التي لم تزل نافذة المفعول على الرغم من مرور مدة لا بأس بها على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، إنَّ أهم ما يتطلبه الشعب هو المبادرة إلى إلغاء هذه القوانين الاستثنائية والتخلص من الرقابة وتأمين الحرية والعدالة فضلاً عن تأمين الوضع الاقتصادي المضطرب ومحاربة الاحتكار ، على الرغم من ترحيب الأوساط الوطنية بالخطوة الديمقراطية التي أقدمت عليها الحكومة عندما سمحت النقابات العمالية بممارسة عملها ، إلاّ أنَّها في الوقت نفسه لم تؤسس لها دائرة خاصة للنظر في مصالح العمال ومعالجة قضاياهم.

الخاتمة :

كشفت سطور هذا البحث ان جعفر حمندي رجل دولة بحق اذ وضع اسس متينة في معظم الوظائف الادارية التي عمل بها , الامر الذي جعله ان يكون وزيراً ناجحاً خلال تسلمه الوزارات التي شغلها . وان سر نجاحة كان عائدا في ذلك الى عدة عوامل منها انه لم يكن حزبياً وانما كان يتم اختياره بسبب كفاءاتهالادارية وقدرته المهنية المتميزة. وقد اثبتت الاحداث ان جعفر حمندي كان رجلاً يدعوا الى اصلاح الامور بالطرق القانونية والدستورية وهذا ما ظهر جليا من خلال مداخلاته واعتراضاته واقتراحاته وتحفظاته في مجلس النواب الذي اصبح فيه عضوا اكثر من مرة ولا غرابة في ذلك لان الرجل يعد من رجال القانون غي العراق الامر الذي جعله محط اعجاب الجميع , فضلاً عن كونه رجلاً نزيهاً وجريئاً ولا تؤاخذه في الحق لومة لائم .